العدد 12 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية كانون 2 2026
No. 12 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences January 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

دراسة فعالية تنفيذ الأمم المتحدة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

م. د زينب حبيب شمخي جابر
الايميل : Zainab.Shamkhi@qu.edu.iq

الملخص

يعد إطار الأمم المتحدة لحقوق الإنسان محاولةً دبلوماسية لإضفاء الطابع المؤسسي على المعايير الأخلاقية وتنفيذ القانون والسياسية على مستوى العالم، ومع قصور عمل آليات الإنفاذ، فقد ساهم هذا النظام في نشر المعايير، والإصلاح القانوني المحلي، والوعي الدولي بالتزامات حقوق الإنسان، ويُظهر الجمع بين هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل ومشاركة المجتمع المدني نهجًا متعدد الأبعاد، سياسيًا وقانونيًا في آنٍ واحد، كما يتطلب ضمان الفعالية المستقبلية استمرار الإصلاح والتنسيق المؤسسي والتكامل المبتكر مع برامج الأمم المتحدة الأخرى لضمان استمرار تأثير معايير حقوق الإنسان الدولية على الممارسات المحلية.

الكلمات المفتاحية : الامم المتحدة ، حقوق الإنسان ، ميثاق الأمم المتحدة ، المعايير الأخلاقية

Studying the effectiveness of the United Nations' implementation of international human rights agreements

L.Dr. Zainab Habib Shamkhi Jaber

Abstract

The United Nations human rights framework is a diplomatic attempt to institutionalize ethical standards and implement law and policy globally. Despite the shortcomings of enforcement mechanisms, this system has contributed to the dissemination of standards, domestic legal reform, and international awareness of human rights obligations. The combination of treaty bodies, special procedures, the Universal Periodic Review, and civil society engagement demonstrates a multidimensional approach that is both political and legal. Ensuring future effectiveness requires continued reform, institutional coordination, and innovative integration with other United Nations programs to guarantee that international human rights standards continue to influence domestic practices.

Keywords: United Nations, human rights, UN Charter, ethical standards

المقدمة

حاولت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥، إلى وضع إطار عالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، اذ بنيت الأمم المتحدة ميثاقها بشكل اساسي على احترام حقوق الإنسان كمبدأ اول، مما يعكس الإجماع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة منع تكرار الفظائع، وعلى مر العقود، تطور نظام الأمم المتحدة عن طريق معاهدات ملزمة قانونًا، وهيئات رصد، وإجراءات خاصة، ومشاركة عملياتية لتشجيع الدول على تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

يتطلب تقييم فعالية هذه الآليات تحليلًا تاريخيًا وقانونيًا وسياسيًا لفهم إنجازاتها وحدودها، يتطرق هذا البحث الى دراسة نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من ثلاثة أبعاد رئيسية اولها الأسس

القانونية والمؤسسية، آليات التنفيذ العملية، واخيرا التحديات والإصلاحات التي تُشكل مستقبل إنفاذ حقوق الإنسان .

المبحث الأول: الأسس القانونية والمؤسسية لتطبيق حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

مثّل إدراج حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ تحولًا مهما في الفكر السياسي الدولي، ولأول مرة، تم الاعتراف رسميًا باحترام حقوق الإنسان كهدف من أهداف منظمة دولية عالمية، مما يُشير إلى أن السيادة الاقليمية لم تعد تُشكل درعًا مطلقًا ضد التدقيق الدولي ، وقد ألزمت المواد ١،٣، ٥٥، و٥٦ من الميثاق الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمم المتحدة في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان[1] .

إن الأساس القانوني لولاية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد المادة 55 على أن المنظمة تعمل على تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان دون تمييز، وبذلك تُدمج حقوق الإنسان ضمن الهوية المؤسسية للأمم المتحدة بدلاً من اعتبارها تطلعات أخلاقية اختيارية ، [2]مع ان هذه الأحكام كانت عامة الإطار وتفتقر إلى آليات إنفاذ، إلا أنها أرست التزامًا قانونيًا ملزمًا، توسعت فيه معاهدات حقوق الإنسان اللاحقة، فقد حوّل الميثاق حقوق الإنسان من مجرد تطلعات أخلاقية إلى مسائل ذات أهمية دولية مشروعة، واضعًا بذلك الأساس الدستوري لنظام حقوق الإنسان في العصر الحديث [3] .

كانت الظروف السياسية التي حاوطت صياغة ميثاق الأمم المتحدة قد أثرت تأثيرًا كبيرًا على شكل وحدود أحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد أدى الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وكشف الفظائع الجماعية إلى إجماع على أن السلام الدولي يتطلب احترام كرامة الإنسان، ومع ذلك، أدت الانقسامات الأيديولوجية بين الديمقراطيات الليبرالية الغربية والدول الاشتراكية إلى صياغة حذرة تجنبت منح صلاحيات إنفاذ صريحة [4].

تمت صياغة التزامات حقوق الإنسان ونتيجة لذلك، كأهداف للتعاون بدلًا من كونها التزامات قابلة للتقاضي الفوري عكست هذه التسوية الواقعية السياسية أكثر من كونها ضعفًا قانونيًا، إذ سعت الدول إلى تحقيق التوازن بين المسؤولية الأخلاقية ومخاوف الاختصاص القضائي الداخلي [5].

شكّل اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 تطورًا حاسمًا في مهمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورغم أنه غير ملزم قانونًا، فقد صاغ الإعلان رؤية شاملة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنطبق على جميع البشر [6]، وبمرور الوقت، اكتسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سلطة قانونية كبيرة عن طريق إدراجه في الدساتير الوطنية والأحكام القضائية والمعاهدات الدولية ويعتبر على نطاق واسع نصًا تأسيسيًا شكّل الاتفاقيات الملزمة اللاحقة وساهم في تكوين القانون الدولي العرفي [7].

دفعت القيود السياسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأمم المتحدة إلى السعي نحو وضع صكوك ملزمة قانونًا لتفعيل مبادئه، وقد تُوّج هذا الجهد باعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦[8]، وقد ترجم هذان العهدان الالتزامات الأخلاقية إلى التزامات على هيأة معاهدات، مُلزمين الدول الأطراف باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية لتنفيذ الحقوق على الصعيد المحلي، وقد عكس تقسيم العهدين التوترات الأيديولوجية بين الاطراف المختلفة من الدول ، ولكنه ضمن في الوقت نفسه تغطية شاملة لحقوق الإنسان [9] ، كما أكد إعلان فيينا لعام 1993 على عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها في النظام الدولي ، وبرفضه للتسلسل الهرمي الأيديولوجي بين الحقوق، عزز الإعلان السلطة التفسيرية لآليات الأمم المتحدة، وعزز شرعية الرصد الدولي [10].

يفرض التصديق على معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التزامات قانونية محددة على الدول بموجب القانون الدولي، وتشمل هذه الالتزامات احترام الحقوق بشكل مباشر، وحماية الأفراد من انتهاكات الأطراف الثالثة، وإعمال الحقوق بعدة تدابير إيجابية، ومن المهم أيضًا أن التصديق يُخضع الدول للمراقبة الدولية من قبل هيئات المعاهدات، مما يُنشئ علاقة مستمرة بين الحكومات الوطنية ومؤسسات الأمم المتحدة، ولا يعتمد هذا النظام على الإنفاذ القسري، بل يُركز على المساءلة عن طريق الإبلاغ والحوار والتدقيق العام [11].

أنشأت نظامًا لهيئات المعاهدات يتألف من خبراء مستقلين لإشراف الأمم المتحدة على الامتثال لالتزامات المعاهدات، وتُكلف كل لجنة بمراقبة معاهدة محددة وتقييم ما إذا كانت الدول الأطراف تفي بالتزاماتها[12]، تُعدّ إجراءات الإبلاغ الحكومية من أهم الأدوات السياسية لتنفيذ حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة. فمن خلال إلزام الحكومات بتقديم تقارير علنية عن ممارساتها في مجال حقوق الإنسان، يُسهم الإبلاغ في خلق الشفافية وتشجيع المراجعة الداخلية للقوانين والسياسات[13] ، تُعنى هذه الهيئات بدراسة التقارير الدورية، وإصدار الملاحظات الختامية، وتفسير أحكام المعاهدات عن طريق تعليقات عامة، ورغم افتقارها لسلطة الإنفاذ، تضطلع هيئات المعاهدات بدور محوري في صياغة معنى ونطاق التزامات حقوق الإنسان وفق القانون الدولي [14].

يؤكد القانون العربي أن ميثاق الأمم المتحدة ربط السلام الدولي بكرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويُبرز هذا التفسير الفقهي الفلسفة السياسية التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويضعه ضمن إطار أوسع للأمن الجماعي [15]، من منظور قانوني عربي، تفرض معاهدات حقوق الإنسان الدولية التزامات قانونية وسياسية ملزمة على الدول. ويمثل التصديق التزامًا رسميًا يتجاوز مجرد التأييد الأخلاقي، ويضع الدول ضمن نظام المساءلة الدولية [16] ، وحتى في حال عدم اكتمال الامتثال، يُمكن لعملية الإبلاغ أن تُحفّز النقاش والإصلاح على الصعيد المحلي ، اذ أن القيمة السياسية للإبلاغ لا تكمن في العقاب، بل في المشاركة الدولية المستمرة والضغط على السمعة [17].

عانى نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بداياته من قيود هيكلية كبيرة على الرغم من قوتها المعيارية، فقد واجهت هيئات المعاهدات نقصًا مزمنًا في التمويل، وتأخيرًا في تقديم التقارير، ومقاومة من الدول التي لم تكن راغبة في قبول التدقيق الخارجي. علاوة على ذلك، كانت التوصيات الصادرة عن اللجان غير ملزمة، مما حدّ من تأثيرها الفوري. وقد غذّت هذه النقاط الضعيفة نقاشًا أكاديميًا حول ما إذا كان نظام الأمم المتحدة قادرًا على إحداث تحسينات ملموسة أم مجرد امتثال رمزي [18] ، يستغرق استيعاب المعايير، والإصلاح القانوني التدريجي، وتغير توقعات سلوك الدولة عقودًا، من هذا المنطلق، لا يُقاس مدى الفعالية بالامتثال الفوري فحسب، بل أيضًا بانتشار المعايير وتحول الخطاب السياسي على المستويين الوطني والدولي [19].

المبحث الثاني : آليات تطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الممارسة العملية

تم تطوير آليات الرصد الدولي لسدّ الفجوة بين التصديق الرسمي على المعاهدات والممارسة الفعلية للدول، اذ أدركت الأمم المتحدة مبكرًا أن الالتزامات القانونية وحدها غير كافية لضمان الامتثال، لا سيما في المجالات الحساسة سياسيًا كالحريات المدنية وحقوق الأقليات، وبالتالي، يؤدي الرصد وظيفة مزدوجة تتمثل بالاتي[20] : فهو

١. يجمع معلومات عن سلوك الدول.
٢. يمارس ضغطًا معياريًا من خلال الظهور الدولي.

يعتمد النظام على الحوار والإقناع والمساءلة القائمة على السمعة للتأثير على الحكومات بمرور الوقت وبدلًا من الإكراه [21] ،ويعكس التوسع في آليات المراقبة الدولية تحولاً في المفهوم الكلاسيكي للسيادة.

وتتقبل الدول بشكل متزايد الرقابة الدولية باعتبارها نتيجة مشروعة للمشاركة في المعاهدة وليس كتدخل خارجي [22].

تتألف هيئات معاهدات الأمم المتحدة من خبراء مستقلين تنتخبهم الدول الأطراف، ولكنهم يعملون بصفتهم الشخصية، صُمم هذا الهيكل لحماية الإشراف على حقوق الإنسان من السيطرة السياسية المباشرة، مع الحفاظ على شرعيته عن طريق مشاركة الدول، يُختار الخبراء بناءً على كفاءتهم وخبرتهم في قانون حقوق الإنسان، واستقلاليتهم ضرورية لإجراء تقييمات موثوقة، ومع ذلك، يُشير الباحثون إلى أن الاعتبارات السياسية قد تؤثر أحيانًا على الانتخابات، مما قد يؤثر على تصورات الحياد[23] .

يصور القانون الروسية نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة باعتباره آلية سياسية قانونية تقوم على الإقناع بدلاً من الإنفاذ، ويؤكد هذا النهج أهمية الضغط المعياري والمشاركة الدبلوماسية في تحقيق الامتثال [24]، تُقرّ الدراسات الروسية أيضًا بأنّ الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية يستلزم تقييدًا طوعيًا لسيادة الدولة، ويُبرَّر هذا التقييد بالمصلحة الجماعية للمجتمع الدولي في حماية الحقوق الأساسية [25] ، اذ يُعد الإبلاغ الدوري الآلية المركزية التي تُقيّم عن طريقها هيئات المعاهدات التنفيذ، يُطلب من الدول تقديم تقارير مفصلة تُبيّن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية المتخذة للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات، تُشكّل هذه التقارير أساسًا لحوار بنّاء بين اللجنة ووفد الدولة، ومع تفاوت جودة التقارير، فإن هذه العملية تُشجع الحكومات على تقييم أدائها في مجال حقوق الإنسان بشكل منهجي [26].

ترتبط فعالية هيئات معاهدات الأمم المتحدة ارتباطًا وثيقًا بالإرادة السياسية للدول عمليًا، غالبًا ما يؤدي هذا الارتباط إلى امتثال شكلي، حيث تُلبّى التزامات الإبلاغ دون تغيير جوهري في السياسات[27]، اذ أن هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تفتقر إلى آليات إنفاذ قوية، وتعتمد بدلاً من ذلك على التعاون والحوار، هذا الضعف الهيكلي يحد من قدرتها على فرض الامتثال الفوري [28].

تُصدر هيئات المعاهدات ملاحظات ختامية تُحدد التطورات الإيجابية ومجالات القلق بعد مراجعة تقرير الدولة، هذه الملاحظات غير مُلزمة قانونًا، ولكنها تتمتع بسلطة تفسيرية كبيرة وبمرور الوقت، ساهمت في تشكيل فهم التزامات المعاهدات وتطبيقها اذ يلجأ العديد من المحاكم المحلية وصناع السياسات بشكل متزايد إلى الملاحظات الختامية كإرشادات مُقنعة، مما يُعزز أثرها العملي رغم غياب آليات الإنفاذ [29] ، اذ تعد التعليقات العامة هي تفسيرات معتمدة تصدرها هيئات المعاهدات لتوضيح نطاق ومضمون أحكامها وهي تتناول قضايا متكررة مثل عدم التمييز، والقيود المفروضة على الحقوق، والتزامات الدول، ورغم أنها غير ملزمة رسميًا، فقد أصبحت التعليقات العامة مرجعًا أساسيًا للمحاكم والمنظمات غير الحكومية وصناع السياسات، ويُظهر تأثيرها كيف يمكن للسلطة التفسيرية أن تُعوّض عن ضعف القدرة على الإنفاذ [30].

تُتيح العديد من معاهدات الأمم المتحدة للأفراد تقديم شكاوى تُفيد بانتهاكات حقوقهم بعد استنفاد سُبل الانتصاف المحلية، اذ تُوفر هذه الإجراءات للضحايا اعترافًا دوليًا وتُرسّخ سوابق قضائية في تفسير المعاهدات، مع ذلك، فإن المشاركة اختيارية، وقد رفضت دول عديدة قبول آليات الشكاوى الفردية، ونتيجةً لذلك، يبقى الوصول إلى هذه الآليات غير متكافئ، مما يُحدّ من نطاق النظام ككل [31] .

غالبًا ما تُثير إجراءات هيئات المعاهدات توترات سياسية مع ان من تصميمها التعاوني، تنظر الدول أحيانًا إلى الملاحظات النقدية على أنها انتهاكات للسيادة أو ذات دوافع سياسية، و قد تتخذ المقاومة شكل تأخير في الإبلاغ، أو عدم تنفيذ التوصيات، أو رفض علني للنتائج، تُبرز هذه ردود الفعل الضعف الهيكلي لنظام يعتمد على التعاون الطوعي بدلًا من السلطة القسرية [32] ، ومع محدودية الإنفاذ، فقد مارست معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تأثيرًا تدريجيًا واضحا ولكنه مستمر على الأنظمة القانونية الوطنية وغالبًا ما تعكس الإصلاحات التشريعية المعايير الدولية حتى في غياب الإكراه المباشر [33].

تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز فعالية هيئات المعاهدات عن طريق تقديم تقارير بديلة أو "تقارير موازية"، تُقدم هذه التقارير تقييمات مستقلة غالبًا ما تُشكك في الروايات الرسمية للدول، عن طريق إيصال أصوات الفئات المهمشة، تُعزز المنظمات غير الحكومية مصداقية عمليات الرصد وتُحسّن جودة الحوار بين الدول واللجان لاسيما مشاركة المجتمع المدني ضرورية للتنفيذ الفعال [34].

أدى توسع نطاق معاهدات حقوق الإنسان إلى ضغوط كبيرة على نظام هيئات المعاهدات، تواجه اللجان أعباء عمل متزايدة، ووقت اجتماعات محدود، ونقصًا مزمنًا في التمويل تُسهم هذه المعوقات في تراكم التقارير وتقليل عمق المراجعات وقد أصبح العبء المؤسسي الزائد مصدر قلق رئيسي في النقاشات الدائرة حول فعالية واستدامة آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة [35].

أن الفعالية لا ينبغي قياسها بالامتثال الفوري فحسب بل تكمن قيمة نظام هيئات المعاهدات في تطوير المعايير، والتوضيح القانوني، والمشاركة المستمرة وبمرور الوقت، تُؤثر هذه العمليات على المؤسسات المحلية، والمنطق القضائي، والخطاب السياسي من هذا المنظور، يكون التنفيذ تدريجيًا وتراكميًا وليس فوريًا ومطلقًا [36].

المبحث الثالث : تقييم فعالية تطبيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

يتطلب تقييم فعالية اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وضوحًا مفاهيميًا بشأن ما تنطوي عليه "الفعالية" على عكس الأنظمة القانونية المحلية، تفتقر أنظمة حقوق الإنسان الدولية إلى سلطة إنفاذ مركزية[37] ، مما يجعل قياس الامتثال صعبًا عن طريق المعايير القانونية التقليدية لذلك، يميز الباحثون بين الامتثال الرسمي، والتغيير السلوكي، والتأثير المعياري غالبًا ما تُفهم الفعالية على أنها عملية تُعيد من خلالها المعايير الدولية تشكيل سلوك الدولة، والمؤسسات القانونية، والتوقعات السياسية تدريجيًا، بدلًا من إحداث امتثال فوري [38].

يُعدّ ارتفاع معدل تصديق الدول الأعضاء على المعاهدات أحد المؤشرات الشائعة لفعالية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، إذ تحظى معظم معاهدات حقوق الإنسان الأساسية بمشاركة شبه عالمية، مما يشير إلى قبول معياري واسع النطاق. وتُشير هذه الظاهرة إلى أن مبادئ حقوق الإنسان قد اكتسبت شرعية كبيرة في السياسة الدولية ومع ذلك، فإن التصديق وحده لا يضمن التنفيذ، ويحذر الباحثون من مساواة القبول الرسمي بالالتزام الحقيقي [39]، تُضعف قيود الموارد فعالية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويؤثر التمويل المحدود على وتيرة انعقاد جلسات هيئات المعاهدات، ويؤخر مراجعات التقارير، ويقيد المساعدة التقنية المقدمة للدول[40].

ساهمت معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشكل كبير في نشر المعايير في الأنظمة القانونية المحلية، اذ أدرجت دول عديدة مبادئ المعاهدات في دساتيرها وتشريعاتها وأسسها القضائية، تُظهر هذه العملية كيف يمكن للاتفاقيات الدولية أن تؤثر في التطور القانوني الداخلي حتى في غياب آليات إنفاذ، غالبًا ما ينتشر تطبيق المعايير تدريجيًا، ويتشكل بفعل الجهات الفاعلة المحلية التي تستند إلى المعايير الدولية لتعزيز الإصلاح [41].

تُقدم الدراسات التجريبية التي تبحث في الأثر السلوكي لمعاهدات حقوق الإنسان نتائج متباينة، فبينما تشير بعض الأبحاث إلى تحسينات في مجالات محددة كحقوق المرأة واستقلال القضاء، تجد دراسات أخرى آثارًا محدودة أو غير متسقة تعكس هذه الاختلافات تباينات في المؤسسات السياسية، وقوة المجتمع المدني، ونوع النظام. وبالتالي، يبدو أن فعالية المعاهدات مرهونة بالظروف المحلية وليست موحدة بين الدول [42].

يمثل الامتثال الانتقائي عائقًا رئيسيًا أمام تطبيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فكثيرًا ما تُنفذ الدول التزامات المعاهدات التي تتوافق مع السياسات القائمة، متجاهلةً الأحكام الحساسة سياسيًا، يسمح هذا النمط للحكومات بالظهور بمظهر الممتثل دون إجراء إصلاحات مكلفة، يُبرز الامتثال الانتقائي الفجوة بين الالتزام الدولي والحوافز السياسية المحلية، مما يُشكك في التقييمات المتفائلة لفعالية المعاهدات [43].

كثيراً ما تُصادق الأنظمة الاستبدادية على معاهدات حقوق الإنسان لأسباب رمزية أو استراتيجية، كتحسين السمعة الدولية أو تأمين المساعدات الخارجية وفي كثير من الأحيان، لا يُترجم التصديق إلى تحسين ممارسات حقوق الإنسان، [44] ويرى الباحثون أن هذا السلوك يعكس استخداماً نفعياً للقانون الدولي بدلاً من استيعاب حقيقي للمعايير. وتُعقّد هذه الظاهرة الادعاءات بأن اتفاقيات الأمم المتحدة تُعزز حماية حقوق الإنسان تلقائياً [45].

يُمكن لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تُلحق أضراراً بسمعة الدول غير الملتزمة على الرغم من ضعف الإنفاذ، فالنقد العلني والملاحظات الختامية والتدقيق الدولي قد تؤثر على مكانتها الدبلوماسية وعلاقاتها الخارجية، ويمكن لهذه الضغوط غير المباشرة أن تُحفز الإصلاحات التدريجية، لا سيما في الدول الحساسة للرأي العام الدولي وهكذا، تعمل آليات السمعة كبديل للإنفاذ القسري [46].

تلجأ المحاكم المحلية بشكل متزايد إلى معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتفسيرات هيئات المعاهدات عند الفصل في القضايا المتعلقة بالحقوق، وتعزز هذه المشاركة القضائية الأثر العملي للاتفاقيات الدولية عن طريق دمجها في الأنظمة القانونية الوطنية، وتؤدي المحاكم دوراً وسيطاً بالغ الأهمية بين المعايير الدولية وإنفاذها محلياً، لا سيما في الحالات التي يكون فيها امتثال السلطة التنفيذية محدوداً [47].

يمثل الاستعراض الدوري الشامل محاولة مبتكرة للتغلب على نقاط الضعف في الرصد القائم على المعاهدات، عن طريق إخضاع جميع الدول لتدقيق متساوٍ، يقلل الاستعراض الدوري الشامل من اتهامات الانتقائية والتسييس، ويشجع نظام مراجعة النظراء الحوار والالتزامات الطوعية، على الرغم من أن النقاد يرون أن التحالفات السياسية غالبًا ما تُضعف النقد، ومع ذلك، فقد زاد الاستعراض الدوري الشامل من الشفافية والمشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة [48].

أن اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليست عديمة الفعالية تمامًا، ولا ناجحة بشكل موحد، ويكمن إسهامها الرئيسي في صياغة المعايير، وإضفاء الشرعية على المناصرة، والتأثير على العمليات القانونية والسياسية المحلية بمرور الوقت، وبينما لا يزال الإنفاذ ضعيفًا، فإن اعتبار النظام رمزيًا فقط يتجاهل آثاره التراكمية والتحويلية ولذلك، يجب فهم الفعالية على أنها تدريجية، وغير متساوية، وذات طابع سياسي عميق [49].

تعد الانتقائية السياسية تشكل تحديًا جوهريًا، لا سيما في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ففي بعض الأحيان، تُعطي الدول الأولوية للانتقادات ذات الطابع السياسي الاستراتيجي، متجاهلةً الانتهاكات المنهجية في الدول الحليفة، وتؤكد الدراسات الأكاديمية على ضرورة الحياد والشمولية للحفاظ على شرعية منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما وتُعد الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الشفافية في اعتماد التوصيات وإعداد التقارير بالغة الأهمية [50].

الخاتمة: قدم نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إسهاماتٍ بارزة في تطوير المعايير، والتوجيهات القانونية، والمساءلة الدولية ومع ذلك، لا تزال التحديات في مجال الإنفاذ، وتخصيص الموارد، والمقاومة السياسية قائمة، كما ستعتمد الفعالية المستقبلية على الإصلاح المؤسسي، وتحسين التنسيق، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والدمج العملي لحقوق الإنسان في جميع برامج الأمم المتحدة. ويتوقف نجاح النظام في نهاية المطاف على قدرته على التأثير في الهياكل السياسية والقانونية المحلية بمرور الوقت.

مثل أحد أكبر التحديات في تحقيق التوازن بين سيادة الدولة وتعزيز حقوق الإنسان عالميًا فبينما اكتسبت المعايير الدولية شرعية، تقاوم بعض الحكومات التدقيق الخارجي، لا سيما في السياقات الحساسة سياسيًا، ويؤكد النقاش الأكاديمي على ضرورة البراغماتية السياسية في تصميم آليات تحترم السيادة مع الحفاظ على الضغط المعياري.

يكون تطبيق حقوق الإنسان أكثر فعالية عند دمجه مع عمليات الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا، بما في ذلك برامج حفظ السلام والتنمية، ويضمن إدماج مستشاري حقوق الإنسان في البعثات ومبادرات التنمية أن تؤثر الالتزامات التعاهدية على النتائج العملية على أرض الواقع. ويؤكد الباحثون أن التكامل العملي يُعزز استيعاب المعايير ويُقلل الفجوة بين الالتزامات الدولية والواقع المحلي.

الهوامش

[1] Buergenthal, Thomas. International ,Human Rights .in a Nutshell., West Academic, Publishing, 2009, pp. 19–24.
[2] United Nations. Charter, of the, United, Nations, 1945, Chapter, IX, Article, 55(c), p. 13.
[3] Buergenthal, Thomas .op,cit,p19–24.
[4] Mazower, Mark. No, Enchanted Palace: The ,End of ,Empire and, the Ideological, Origins of ,the United ,Nations. Princeton, University ,Press, 2009, pp. 64–69.
[5] Ibid, 64–69.
[6] United Nations, General, Assembly., Universal Declaration, of Human Rights, Resolution, 217 A ,(III), 1948, Article 2, p. 4.
[7] Donnelly, Jack. Universal, Human Rights, in Theory ,and Practice., Cornell University, Press, 2013, pp. 27–31.
[8] Alston, Philip, and Ryan, Goodman. International, Human Rights. ,Oxford University, Press, 2013, pp. 140–146.
[9] Ibid ,140–146.
[10] United Nations. Vienna, Declaration and, Programme, of Action, A/CONF.157/,23, 1993, ,Part I, pare. 5, p. 8.
[11] Nowak, Manfred. ,Introduction to ,the International, Human Rights ,Regime. Brill, 2003, pp. 83–88.
[12] Bayefsky, Anne, F. The ,UN Human, Rights Treaty, System in, the. 21st Century. Brill, 2000, pp. 34–39.
[13] Smith, Rhona K. ,M. International, Human ,Rights. Oxford, University Press, 2020, pp. 98–102.
[14] Bayefsky, Anne, F.op,cit,p. 34–39.
[15] عبد الحميد، متولي. القانون ،الدولي العام. القاهرة: دار النشر، العربية، ٢٠٠٤، ص ٤١٢.

[16] علي صادق أبو، هيف. القانون، الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2006، ص 368.
[17] Smith, Rhona K. ,M.op,cit,p. 98–102.
[18] Hathaway, Oona A., Do Human, Rights Treaties ,Make a Difference?, Yale University, Press, 2005, pp. 201–206.

[19] Risse, Thomas, Stephen, C. Ropp, and ,Kathryn ,Sikkink. The ,Persistent Power of, Human Rights,. Cambridge ,University ,Press, 2013, pp. 8–13.
[20] Donnelly, Jack. International, Human Rights ,in Theory and ,Practice. Cornell ,University Press, 2013, pp. 118–123.
[21] Ibid,p118–123.
[22] محمد سامي، عبد الحميد. أصول ،القانون الدولي، العام. القاهرة: دار الفكر، العربي، 2009، ص 255.

[23] Bayefsky, Anne F. The UN, Human ,Rights Treaty ,System in ,the 21st Century., Brill, 2000, pp. 52–56.
[24] Лукашук, И., И. Международное, право. Москва:, Волтерс ،2005 ،p312.
[25] Тиунов,, О. И. Международная, защита прав, человека. Москва:, Норма ،2010,p47.
[26] Nowak, Manfred. ,Introduction to ,the International, Human ,Rights Regime., Brill, 2003, pp. 147–151.
[27] Капустин,, А. Я. Международные, организации, и международное, право. Москва:, Юрайт ،2014 ،p198.
[28] حسن صادق. الأمم المتحدة, الدولية. بيروت: الدار العالمية، 2011، ص 192.
[29] Alston, Philip. The ,United Nations ,and Human ,Rights: A ,Critical Appraisal., Oxford University, Press, 1992, pp. 87–91.
[30] McGoldrick, Dominic., The Human, Rights Committee:, Its Role, in the Development ,of the ICCPR., Oxford University, Press, 1991, pp. 150–155.
[31] Joseph, Sarah, ,Jenny Schultz, and, Melissa Castan., The ,International Covenant, on Civil ,and Political, Rights: Cases, Materials, and ,Commentary., Oxford ,University Press, 2004, pp. 27–31.
[32] Hathaway, Oona, A. Do ,Human Rights ,Treaties Make ,a ,Difference? Yale ,University Press, 2005, pp. 176–181.
[33] عبد الكريم ،علوان. المعايير في ، القانون الدولي، العام. عمّان: دار الثقافة، ٢٠١٤، ص ٤٤١.
[34] Smith, Rhona K., M. International, Human Rights., Oxford ,University Press, 2020, pp. 115–119.
[35] Heyns, Christof, and ,Frans Viljoen. The, Impact ,of the ,United, Nations Human, Rights Treaties, on the, Domestic Level., Kluwer Law, International, 2002, pp. 9–13.
[36] Risse, Thomas, Stephen ,C. Ropp, and Kathryn, Sikkink. The, Persistent Power ,of Human, Rights. Cambridge, University Press, 2013, pp. 24–29.
[37] Young, Oran ,R. Effectiveness, of International ,Environmental Regimes. MIT, Press, 1999, pp. 5–9.
[38] Ibid,P5–9.
[39] Simmons, Beth A. ,Mobilizing for ,Human Rights: ,International Law, in Domestic ,Politics. Cambridge, University ,Press, 2009, pp. 57–61.
[40] Bayefsky, Anne F. The, UN Human ,Rights Treaty, System in the, 21st, Century. Brill, 2000, pp. 102–106.
[41] Goodman, Ryan, and Derek, Jinks. Socializing ,States: Promoting ,Human Rights, through International, Law. Oxford, University ,Press, 2013, pp. 62–66.
[42] Hafner-Burton, Emilie ,M. Making, Human Rights, a Reality. ,Princeton University, Press, 2013, pp. 34–39.
[43] Hathaway, Oona A., Do Human ,Rights Treaties, Make a, Difference? Yale University ,Press, 2005, pp. 123–127.
[44] Moravcsik, Andrew. The, Origins of ,Human Rights ,Regimes., Oxford University, Press, 2010, pp. 215–219.
[45] Ibid,P. 215–219.
[46] Keck, Margaret, E., and, Kathryn Sikkink., Activists ,Beyond Borders. Cornell, University Press, 1998, pp. 24–29.
[47] Keller, Helen, and Geir, Ulfstein (eds.). UN Human, Rights ,Treaty Bodies: Law, and Legitimacy. ,Cambridge ,University Press, 2012, pp. 92–96.
[48] McMahon, Edward R., The Universal, Periodic Review., Routledge, 2013, pp. 41–45.
[49] Donnelly, Jack. ,Universal Human, Rights in ,Theory and ,Practice. Cornell, University ,Press, 2013, pp. 209–214.
[50] McMahon, Edward ,,R. The Universal, Periodic Review., Routledge, 2013, pp. 58–62.

المصادر

الوثائق الانكليزية المنشورة

- United Nations. Charter, of the, United, Nations, 1945, Chapter, IX, Article, 55(c),
- United Nations, General, Assembly., Universal Declaration, of Human Rights, Resolution, 217 A ,(III), 1948, Article 2.
- United Nations. Vienna, Declaration and, Programme, of Action, A/CONF.157/,23, 1993, ,Part I

الكتب العربية

- حسن صادق. الأمم المتحدة, الدولية. بيروت: الدار العالمية، 2011
- عبد الحميد، متولي. القانون ،الدولي العام. القاهرة: دار النشر، العربية، ٢٠٠٤،
- عبد الكريم ،علوان. المعايير في ، القانون الدولي، العام. عمّان: دار الثقافة، ٢٠١٤.
- علي صادق أبو، هيف. القانون، الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2006،
- محمد سامي، عبد الحميد. أصول ،القانون الدولي، العام. القاهرة: دار الفكر، العربي، 2009

الكتب الروسية

- Капустин,, А. Я. Международные, организации, и международное, право. Москва:, Юрайт ،2014
- Лукашук, И., И. Международное, право. Москва:, Волтерс ،2005.
- Тиунов,, О. И. Международная, защита прав, человека. Москва:, Норма ،2010.

الكتب الانكليزية

- Alston, Philip, and Ryan, Goodman. International, Human Rights. ,Oxford University, Press, 2013, .
- Alston, Philip. The ,United Nations ,and Human ,Rights: A ,Critical Appraisal., Oxford University, Press, 1992,.
- Bayefsky, Anne F. The UN, Human ,Rights Treaty ,System in ,the 21st Century., Brill, 2000,.
- Bayefsky, Anne, F. The ,UN Human, Rights Treaty, System in, the. 21st Century. Brill, 2000, .
- Buergenthal, Thomas. International ,Human Rights .in a Nutshell., West Academic, Publishing, 2009, .
- Donnelly, Jack. ,Universal Human, Rights in ,Theory and ,Practice. Cornell, University ,Press, 2013,.
- Donnelly, Jack. International, Human Rights ,in Theory and ,Practice. Cornell ,University Press, 2013,.

- Donnelly, Jack. Universal, Human Rights, in Theory ,and Practice., Cornell University, Press, 2013,
- Goodman, Ryan, and Derek, Jinks. Socializing ,States: Promoting ,Human Rights, through International, Law. Oxford, University ,Press, 2013,
- Hafner-Burton, Emilie ,M. Making, Human Rights, a Reality. ,Princeton University, Press, 2013,.
- Hathaway, Oona A., Do Human ,Rights Treaties, Make a, Difference? Yale University ,Press, 2005,.
- Hathaway, Oona A., Do Human, Rights Treaties ,Make a Difference?, Yale University, Press, 2005, .
- Hathaway, Oona, A. Do ,Human Rights ,Treaties Make ,a ,Difference? Yale ,University Press, 2005.
- Heyns, Christof, and ,Frans Viljoen. The, Impact ,of the ,United, Nations Human, Rights Treaties, on the, Domestic Level., Kluwer Law, International, 2002.
- Joseph, Sarah, ,Jenny Schultz, and, Melissa Castan., The ,International Covenant, on Civil ,and Political, Rights: Cases, Materials, and ,Commentary., Oxford ,University Press, 2004 .
- Keck, Margaret, E., and, Kathryn Sikkink., Activists ,Beyond Borders. Cornell, University Press, 1998,.
- Keller, Helen, and Geir, Ulfstein (eds.). UN Human, Rights ,Treaty Bodies: Law, and Legitimacy. ,Cambridge ,University Press, 2012,
- Mazower, Mark. No, Enchanted Palace: The ,End of ,Empire and, the Ideological, Origins of ,the United ,Nations. Princeton, University ,Press, 2009, .
- McGoldrick, Dominic., The Human, Rights Committee:, Its Role, in the Development ,of the ICCPR., Oxford University, Press, 1991,.
- McMahon, Edward ,,R. The Universal, Periodic Review., Routledge, 2013,
- McMahon, Edward R., The Universal, Periodic Review., Routledge, 2013,.
- Moravcsik, Andrew. The, Origins of ,Human Rights ,Regimes., Oxford University, Press, 2010,.
- Nowak, Manfred. ,Introduction to ,the International, Human ,Rights Regime., Brill, 2003,.
- Nowak, Manfred. ,Introduction to ,the International, Human Rights ,Regime. Brill, 2003, .
- Risse, Thomas, Stephen ,C. Ropp, and Kathryn, Sikkink. The, Persistent Power ,of Human, Rights. Cambridge, University Press, 2013,.

- Risse, Thomas, Stephen, C. Ropp, and ,Kathryn ,Sikkink. The ,Persistent Power of, Human Rights,. Cambridge ,University ,Press, 2013, .
- Simmons, Beth A. ,Mobilizing for ,Human Rights: ,International Law, in Domestic ,Politics. Cambridge, University ,Press, 2009,.
- Smith, Rhona K. ,M. International, Human ,Rights. Oxford, University Press, 2020
- Smith, Rhona K., M. International, Human Rights., Oxford ,University Press, 2020,.
- Young, Oran ,R. Effectiveness, of International ,Environmental Regimes. MIT, Press, 1999.